مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: دور الإجراءات الجمركية في تحسين أداء المرافئ دراسة حالة: مرفأ اللاذقية
اسم الكاتب: د. عبر علي ناعسة
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/4887
تاريخ الاسترداد: 2025/06/18 10:33 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (38) العدد (5) 2016
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (38) No. (5) 2016

دور الإجراءات الجمركية في تحسين أداء المرافئ دراسة حالة : مرفأ اللاذقية

الدكتورة عبير علي ناعسة*

(تاريخ الإيداع 24 / 7 / 2016. قُبِل للنشر في 26 / 9 / 2016)

□ ملخّص □

هدف البحث إلى التعرف على دور الإجراءات الجمركية في تحسين الأداء في مرفأ اللاذقية، في ظل الظروف الراهنة التي تمر بها سورية؛ وذلك كما يتصورها العاملون فعلاً بالتخليص الجمركي في مدينة اللاذقية.

اعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت في جمع البيانات استبانة وزعت على عينة مكونة من 24 مخلص جمركي، يعملون فعلياً، ولديهم مكاتب للتخليص الجمركي في مدينة اللاذقية في عام 2016.

تناول البحث دور الإجراءات الجمركية المتبعة في مرفأ اللاذقية في تحقيق ثلاثة معايير للأداء، وهي: إنتاجية المرفأ، وحماية المنتَج الوطني، ورضا المخلصين الجمركيين عن هذه الإجراءات.

ومن أهم النتائج التي توصل إليها البحث:

1- لا تسهم الإجراءات الجمركية المتبعة في مرفأ اللاذقية في تحسين إنتاجية المرفأ.

2- لا تسهم الإجراءات الجمركية المتبعة في مرفأ اللاذقية في حماية المنتَج الوطني.

3- لا تحقق الإجراءات الجمركية المتبعة في مرفأ اللاذقية رضا المخلصين الجمركيين عنها.

وفي ضوء نتائج البحث، قدم الباحث جملة من التوصيات، التي يمكن أن تسهم في حال تطبيقها، في تحسين أداء المرفأ؛ وذلك فيما يتعلق بمعايير الأداء الثلاثة، السابقة الذكر.

الكلمات المفتاحية : إجراءات جمركية، مخلص جمركي، إنتاجية المرفأ، المنتَج الوطني، الرضا.

* **مدرس – قسم إدارة لوجستيات التجارة والنقل الدولي – كلية النقل الدولي – الأكاديمية – اللاذقية – سورية .**

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (38) العدد (5) 2016
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (38) No. (5) 2016

The Role of Customs Procedures in Improving PortsPerformance Case Study: Lattakia port

Dr: Abeer Ali Naesa*

(Received 24 / 7 / 2016. Accepted 26 / 9 / 2016)

□ ABSTRACT □

The research aims to recognize the Role of customs procedure improving of Lattakia's port In Syria's current circumstances, That is, how the clearing agents in Lattakia envision it.

The researcher depended on the descriptive, analytic method and it used a questionnaire for 24 customs clearance which they have customs clearnce offices that actually are running in Lattakia since 2016.

The research incloses the role of the current customs procedures which are applied on Lattakia's Port in achieving three standards: Port Productivity, protecting the national Product, Satisfacation of theclearing agents with these procedures.

The most important findings of the research are: 1. the customs procedures currently used in Lattakia'sport don'tcontribute in improving thePort'sproductivity. 2.The customs procedurescurrentlyused in Latakia'sport don'tcontribute in protecting of national product. 3.The customs procedures currently used inLattakia'sport don't satisfythe clearing agents.

In light of these results the researcher suggests some of recommendations which can contribute, if applied,in improving the Port'sproductivity andthat isrelated to the threeperformance criteria mentioned before.

Key words: Customs Procedures,Clearingagent, Port Productivity, National Product, Satisfaction.

*Assistant Professor, Department of International Transport and Logistics, College of International Transport Arab Academy in Lattakia, Syria.

مقدمة:

مشكلة البحث:

تتحدد مشكلة البحث في محاولة التعرف على دور الإجراءات الجمركية المتبعة من قبل مرفأ اللاذقية في تحسين أدائه. ويمكن تحديد مشكلة البحث بشكل أكثر وضوحاً، في الإجابة عن التساؤلات الآتية:

1- هل يوجد دور إيجابي للإجراءات الجمركية المتبعة في مرفأ اللاذقية في تحسين إنتاجيته؟

2- هل تسهم الإجراءات الجمركية المتبعة في مرفأ اللاذقية في حماية المنتَج الوطني؟

3- هل تحقق الإجراءات الجمركية المتبعة في مرفأ اللاذقية رضا المخلصين الجمركيين عنها؟

أهمية البحث و أهدافه :

تنطوي أهمية البحث على ناحيتين :

تنطوي أهمية البحث في ناحيتين:

1- الأهمية النظرية: وتتمثل في تقديم إطار نظري لموضوع الإجراءات الجمركية، ودورها في تحسين أداء المرافئ. والاستفادة من هذا العرض النظري، في توصيف الواقع في المرافئ السورية عموماً، وفي مرفأ اللاذقية على وجه التحديد.

2- الأهمية العملية: وتتجلى في الاستفادة من النتائج التي تم التوصل إليها، والبناء عليها في اقتراح توصيات؛ يمكن أن تسهم في تحسين مستوى الأداء في مرفأ اللاذقية.

أهداف البحث :

تتمثل أهداف البحث في السعي إلى:

1- التعرف على النظام الجمركي السوري في مجال عمل المرافئ.

2- اختبار مدى إسهام الإجراءات الجمركية المتبعة في مرفأ اللاذقية في تحسين مستوى أداء هذا المرفأ؛ من وجهة نظر المخلصين الجمركيين العاملين في مدينة اللاذقية.

فروض البحث : الفرضية الأولى: لا توجد فروق جوهرية بين متوسط إجابات أفراد العينة الخاص بإسهام الإجراءات الجمركية المتبعة في مرفأ اللاذقية بتحسين إنتاجية المرفأ وبين المتوسط الحيادي على مقياس ليكرت.

الفرضية الثانية: لا توجد فروق جوهرية بين متوسط إجابات أفراد العينة الخاص بإسهام الإجراءات الجمركية المتبعة في مرفأ اللاذقية بحماية المنتَج الوطني وبين المتوسط الحيادي على مقياس ليكرت.

الفرضية الثالثة: لا توجد فروق جوهرية بين متوسط إجابات أفراد العينة الخاص برضائهم عن الإجراءات الجمركية المتبعة في مرفأ اللاذقية وبين المتوسط الحيادي على مقياس ليكرت.

منهجية البحث:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي من خلال الآتي:

- **الدراسة المكتبية:** بالاعتماد على الكتب والدوريات العربية والأجنبية، والإحصائيات والتقارير المتعلقة بموضوع البحث.

- **الدراسة العملية:** من خلال تصميم استبانة لجمع البيانات الأولية، ومن ثم تحليل هذه البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS.

مجتمع وعينة البحث:

:يتكون مجتمع البحث من جميع المخلصين الجمركيين الذين لديهم مكاتب عاملة فعلياً في مدينة اللاذقية. وقد تم اختيار عينة من المجتمع المدروس، تمثلت في كل من وافق منهم على الاستجابة لتقديم البيانات الأولية؛ من خلال الإجابة على أسئلة الاستبانة المستخدمة في البحث. وقد بلغ حجم العينة وفقاً لذلك 24 مفردة.

أولاً : الجانب النظري :

1-1-التجارة الخارجية في الجمهورية العربية السورية وتأثيرها على النظام الجمركي المطبق

إن من أهم مبادئ منظمة التجارة العالمية (WTO) تخفيض التعرفة الجمركية وتخفيض القيود الكميةعلى الواردات،ومنع التمييز بين الدول في التجارة، وانتهاج أسلوب المفاوضات في حل المشكلات المتعلقة بالتجارة الدولية وفض المنازعات بين الأطراف المتعاقدة،وتوحيد إجراءات التخليص الجمركي عالمياً لتحقيق السهولة والسرعة في إجراءات تخليص البضاعة في منافذ عبورها المؤقتة أو في مرافئ المقصد (البلدالمستورد) بما ينعكس إيجاباً على إنتاجية منافذ الدخول وعلى الميزان التجاري لدول التصدير،وتعد عملية التخليص الجمركي العملية المستندية في المقام الأول،وتطبق في الاستيراد أو التصدير على حد سواء . وفي هذا الإطار سعت سورية إلى إجراءت غييرشامل في سياساتها التجارية انسجاما مع النهج الإصلاحي الذي تبنته لتحقيق اندماجها بالسوق العالمية وتحقيق متطلبات النمو الاقتصادي والاجتماعي فقامت بإجراء تعديلات تناولت الجوانب التشريعية والقانونية والمؤسساتية وقامت بإلغاء معظم القيود التي تعرقل التبادل التجاري ومنها إصدار مئات القرارات التي تتناول تحرير استيراد العديد من السلع واتخاذ العديد من الإجراءات الاقتصادية والمالية الداعمة لذلك كتطوير البيئة الإدارية والتشريعية وتبسيط إجراءات التخليص الجمركي للمستوردات وتخفيض الرسوم الجمركية على معظم المواد الأولية الزراعية أو الصناعية لتصبح 1 % بما يحقق تخفيض التكاليف و زيادة القدرة التنافسية للقطاعات الإنتاجية(سليمان،2003)

وقد أظهرت دراسة أعدتها هيئة تخطيط الدولة بالتعاون مع الجهات المعنية لتحليل واقع التجارة الخارجية السورية للفترة من /2000 – 2007/ أن الواردات تضاعفت أكثر من ثلاثة أضعاف،وأن الصادرات السورية ازدادت بأكثر من ضعفين ونصف.

وتعتبر مكونات التجارة الخارجية (صادرات وواردات) من المؤشرات الدالة على درجة النمو الاقتصادي،وتتبع الدول في مجال تجارتها الدولية وعلاقاتها الاقتصادية الخارجية عدداً من السياسات،التي يمكن أن تختلف من دولة إلى أخرى حسب ظروفها وطبيعة العمل فيها،وسياساتها العامة،وتوجهاتها السياسية والاقتصادية،وطبيعة الاقتصاد السائد فيها وتعمل السياسة التجارية على تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية تتمثل في(السريتي،2011)

1. زيادة موارد الخزينة العامة للدولة التي يتم توفيرها عن طريق مرور السلع والخدمات عبرالحدود وحماية الصناعة المحلية من المنافسة الأجنبية.
2. حماية الاقتصاد الوطني من خطر الإغراق الذي يمثل التمييز السعري في مجال التجارة الدولية.
3. حماية الصناعة الناشئة،أي الصناعة حديثة العهد في الدولة ،حيث يجب توفير الظروف الملائمة والمساندة لها،ويتم ذلك من خلال السياسات التجارية التي يتم وضعها.

4. حماية الاقتصاد الوطني من التقلبات الخارجية التي تحدث خارج نطاق الاقتصاد الوطني،كحالات الانكماش،والتضخم.وتشجيع التوظيف ومكافحة البطالة في قطاعات التصدير.

1-2- مراحل تطور السياسة التجارية الخارجية في سورية:

اتسمت السياسة التجارية في سورية منذ الخمسينات باتجاه الدولة إلى التدخل في التجارة الخارجية تبعاً للظروف الاقتصادية والسياسية التي مرت بها سورية منذ الاستقلال وقد هدفت السياسة التجارية السورية إلى تنظيم شؤون الاستيراد والتصدير،حيث أخضعت الاستيراد إلى التراخيص وشجعت استيراد المنتجات التي تحتاجها البلاد لاسيما المواد الأولية والآلات اللازمة للزراعة والصناعة ومنعت استيراد المنتجات الصناعية الأجنبية التي ينتج ما يماثلها محليا وشجعت تصدير مجموعة من المواد الزراعية ومن أهمها القطن ويمكن التمييز بين عدة مراحل للسياسة التجارية في سورية نذكر أهمها:

المرحلة الأولى:والتي امتدت من عام1970إلى عام1986،تميزت بإدخال بعض المرونة على أنظمة الرقابة الكمية والإدارية على التجارة الخارجية وإتاحة مجال أكبر أمام القطاع الخاص للمشاركة في إدارة وتمويل الصادرات والمستوردات ،وتقليل الاعتماد على الاتفاقيات الثنائية وإلغاء العديد من اتفاقيات التجارة والدفع مع البلاد المختلفة .(الحمش،1997)٠

واستمرت سياسة الحماية والتقييد حيث وصل الحد الأقصى للتعريفة الجمركية إلى حدود (250%) والحد الأدنى إلى (5%) وتزايدت القيود الكمية على المستوردات والصادرات.

وأعيدت السوق الموازية للقطع الأجنبي بقرار من لجنة ترشيد الاستيراد والتصدير التي أنشأت لمتابعة الاستيراد والتصدير في ظل سياسة اقتصادية جديدة بدأ فيها التركيز على مبدأ الاعتماد على الذات وترشيد الاستيراد والاستهلاك،حيث يتم من خلال السوق الموازية تسديد قيمة مستوردات القطاع الخاص،أم امستوردات القطاع العام فظلت تسدد بالسعر الرسمي،وبدأ سعر الصرف يتطور وفق النشرات البنك المركزي.

كما سمح للمصدرين بصرف نسبة من قيمة صادراته متراوحتبين (40 -70)% بالسعر الموازي والباقي بالسعر الرسمي وذلك حسب نوع السلعة.وبهدف تخفيف الضغط على الليرة السورية تم حصر عملية تسديد قيمة المستوردات بالمصارف السورية فقط،وقيام القطاع الخاص بسداد مؤونة نقدية من أصل قيمة المستوردات تراوح تبين (10% - 25%) ثم رفعت إلى ما يتراوح بين (50 - 70)%وأنهت الحكومة نظام التسهيلات الائتمانية والوسائل الخاصة في تمويل الاستيراد،وهذا ما أدى إلى تفاقم مشكلة القطع الأجنبي نتيجة لانخفاض الصادرات الناتج عن نقصن المواد الأولية اللازمة للصناعة،وهذا ما أدى بدوره إلى تفاقم عجز الميزان التجاري. (حوراني،1995).

المرحلة الثانية: والتي امتدت من 1987 إلى عام2002وهذه المرحلة استمرارية للسياسات السابقة مع بعض الإصلاحات الجزئية في إطار سياسة اقتصادية ارتكزت لسنوات طويلة على مبدأالاعتماد على الذات وعلى استراتيجية إحلال المستوردات،وعدم الاهتمام كثيرا بالاستثمارات الأجنبية المباشرة من اجل بقاء تأثيرهاعلى الاقتصاد الوطني في حدود ضيقة حيث أدى القصور في توفير النقد الأجنبي اللازم لتمويل عمليات الاستيراد في مراحل سابقة إلى ترجيح التوجه نحو تقييدعمليات الاستيراد،فكان أثر السياسات السابقة محدودافي تحقيق بعض النجاحات منها: (القزاز،1994

- التوصل إلى درجات عالية من الاعتماد الذاتي بالنسبة إلى عدد من المواد الاستهلاكية والغنائية.
- تنويع هيكل الإنتاج الوطني وتحقيق تقدم عن طريق التصنيع وتطوير بعض التكنولوجيات وتدريبأعداد متزايدة من الكوادر العلمية والفنية.

ولم تستطع السياسة السابقة خلق القاعدة الصناعية المحلية المتطورة والملائمة لتقسيم العمل الدولي والانضمام إلى المنظمات العالمية،وبقي حجم التصدير ضئيلابالمقارنة مع البيع في السوق الداخلية،حيث وفرت سياسة الحماية التجارية مزايا عديدة للمنتج من ضمنها سهولة البيع في السوق الداخلية،وبالتالي عدم وجود دوافع قوية لدى المنتج تجعلهيسعى إلى اقتحام الأسواق الخارجية باستثناءعدد محدود من شركات القطاع العام والخاص،وكان من نتيجةهذه السياسات عجز مزمن في الميزان التجاري،،وفشل سياسة إحلال المستوردات إلى الحد من الاعتماد على الخارج نتيجةلارتفاع أسعار المواد المستوردة.

واتسمت المرحلة بتوجه جديد تمثل في: – تخفيف القيود على عمليات الاستيرادوتبسيط الإجراءات اللازمة للاستيراد وتشجيع التصديروتطويرمعدلات التعريفة الجمركية بمايخدم هذه الأهداف.

ويمكن تحديد ملامح السياسة التجارية السورية في هذه المرحلة من خلال أهم الإجراءات التي اتخذت في مجال الاستيراد والتصديروسعر القطع الأجنبي.

1. **سياسة التصدير** :تقوم سياسةالتصديرفي سوريةعلى المبادئ التالية.

– لا تخضع عمليات التصدير في سورية لإجازة مسبقة إل المواد محددة.

–يخضع التصديرإلى تعهد بإعادة القطع الأجنبي الناجم عن التصديرإلى المصرف التجاري السوري بالإضافةًإلى تنظيم بيان جزئي لدى ادارة الجمارك المعنية وإبراز الوثائق والمستندات المتعلقة بالمنشأ.

يتم شراء القطع الناجم عن التصدير من قبل المصرف التجاري على أساس سعرالقطع في البلدان المجاورة،وهوحاليا يساوي 50 ليرة سورية للدولار.

يسمح للمصدرين بالاحتفاظ بالقطع الناجم عن التصدير بكامله لسلع مثل الخضار والفواكه والمنتجات الحيوانية والألبسة.

أما بالنسبة لباقي السلع في سمح بالاحتفاظ بنسبة (75%) من القطع الأجنبي وبيع (25 %) الباقي إلى المصرف التجاري بسعر الأسواق المجاورة.

يسمح بالتنازل عن قطع التصدير لغير المصدرين لتمويل عمليات الاستيراد،ويتقاضى المصرف التجاري رسم طابع عن هذا التنازل.

إقامة المناطق الحرة والسماح بالإدخال المؤقت بقصد التصنيع وإعادة التصدير.

عقد المزيد من اتفاقيات التبادل التجاري مع العديد من الدول.

وكان الإجراء الذي تضمن نسبة الاحتفاظ بحصيلة الصادرات من النقد الأجنبي قد تدرج من 25% ثم 50% إلى 75% (وفي وقت لاحق صدرإجراء آخرسمح لمصدري الخضار والفواكه بالاحتفاظ بنسبة 100% منحصيلة الصادرات لكي يتم استيراد مستلزمات الإنتاج الزراعي بهدف تشجيع الإنتاج الزراعي). (الحمش،1997)

وعلى الرغم من أن هذه الإجراءات تمثل تطورا نسبيا ملموس ابالمقارنة مع الأوضاع السابقة لكنهاغيركافية حيث بقي العديد من التشوهات الهيكلية والمعوقات القانونية والاقتصادية التي تعترض طريق الصادرات السورية.

2-**سياسة الاستيراد:**لقد أدت السياسة التجارية المتبعة في المرحلة السابقة والهادفة إلى الحد من الاستيراد إلى نقص مستلزمات الانتاج، وخاصة في النصف الأول من الثمانينات نتيجة لنقص النقد الأجنبي اللازم للاستيراد ،وبالتالي تزايد العجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات . لذلك وضعت السياسة الاستيرادية في هذه المرحلة في مقدمة أولوياتها ضرورة تأمين استيراد المواد الأولية اللازمة لتشغيل الصناعة وتأمين الحاجات الأساسية للمواطنين ، من خلال التخلي عن مهمة تامين النقد الأجنبي اللازم لتمويل استيراد القطاع الخاص حيث سُمح للقطاع الخاص باستيراد مستلزمات الانتاج الضرورية لتشغيل معامله وتامين احتياجاته بطرقه الخاصة ،كما سمح للقطاع العام باستيراد مستلزمات مصانعه من خلال حصيلة صادراته وكانت هذه نقطة البداية في إضعاف الرقابة على النقد الأجنبي.

ومع صدور قانون الاستثمار رقم 10 لعام 1991 تم استثناء المشاريع الجديدة من أحكام منع أو حصر وتقييد الاستيراد المباشر من بلد المنشأ ومن أحكام أنظمة النقد الأجنبي والسماح لها باستيراد جميع احتياجاتها معفاة من الرسوم الجمركية .

وفيما يتعلق بالتعرفة الجمركية فقد تراوحت بين (1-20) % على السلع المستوردة إضافة إلى الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل والتي تتراوح بين (6-35) % حيث بلغت التعرفة الجمركية على المواد الغذائية الأساسية (1%)،والمواد الأولية الأساسية (7%) ،والمواد نصف المصنعة (5%) وبلغت التعرفة على بعض السلع الاستهلاكية والكمالية (200%)،حيث بلغت قيمته على الزيت والأحذية (65-100) % .(علي،1997).

وفي عام 2001 تم تخفيض التعريفة الجمركية وأصبحت تتراوح بين (1%-3%) .وفي عام 2004 تم تطوير إجراءات الاستيراد والتصدير وإصدار العديد من القرارات بهدف تبسيط عمليات التجارة الخارجية استيراداً وتصديراً، مع السعي المستمر لتوحيد التعليمات والتشريعات ذات الصلة لتكون شاملة وكان من أبرزها .(بيان وزارة الاقتصاد،2001):

- في عام 2002 إلغاء اجازات استمارات التصدير والإعفاء من شرط الحصول على موافقة وازرة الاقتصاد عند تصدير البضائع ذات المنشا الأجنبي .
- في عام 2002 تم إصدار نظام تصحيح إجازات الاستيراد وتحديد الحالات المعفاة من تصحيح إجازة الاستيراد والحالات التي يتم تصحيحها من قبل الجمارك .
- في عام 2003 تم فك الارتباط بين الاستيراد والتصدير والغاء العمل بنظام تسديد قيم المستوردات من القطع الأجنبي الناجم عن التصدير واصبح المصرف التجاري السوري هو الجهة المانحة للقطع والمحركة لاسعاره بشكل مستمر ليتوافق مع أسعار البلدان المجاورة وبهذا ألغيت ظاهرة التصدير الوهمي.
- زيادة نسبة القطع الأجنبي المسموح لمصدري القطاع الخاص الاحتفاظ به من (75%) إلى 90%.
- اعتماد الأسعار الحقيقية لشراء القطع الأجنبي لتنفيذ العمليات التجارية للإدخال المؤقت بهدف التصنيع وإعادة التصدير.
- تطوير نظام عمليات المصرف التجاري السوري باتجاه تسهيل اعتمادات التصدير ورفع الحد الأقصى للسلف لقاء اعتمادات مستندية من 25%-40 % .

3- سياسة أسعار الصرف : اتجهت سياسة سعر الصرف إلى تقريب سعره من المعدل المطلوب لتغطية التكاليف المحلية الفعلية اللازمة للحصول على النقد الأجنبي من الأسواق العالمية وذلك تشجيعاً لعمليات التصدير والانتاج وتحميل اللسلع المستوردة بتكاليفها الفعلية .

واتخذت اجراءات متتابعة للوصول إلى هذا الهدف،فمن تخفيف الرقابة على النقد الأجنبي إلى تخفيض سعر الصرف الرسمي لليرة السورية مقابل الدولار بنسبة 65% .(خضور،2000)

وشهدت هذه الفترة تعدد أسعار الصرف فقد كان هناك إلىجان بسعر الصرف الرسمي،سعر الصرف التشجيعي،سعر صرف الدولار الجمركي الخاص باستيفاء الرسوم الجمركية حسب نوع المستوردات (المواد الغذائية والمواد الأولية والمواد نصف المصنعة والأصول الرأسمالية) وباقي المستوردات على التوالي وتحتسب الرسوم الماليةو(50%) من نفقات السفارات الأجنبية والفنادق على أساس السعر الرسمي،وهناك سعرالصرف المجاور. (جمعة،2000)

ومن الجدير بالذكر أن سعر صرف السوق الموازية (السوق السوداء) ظل شبه مستقر أًطيلة فترة التسعينيات ليتراوح بين 50–52 ليرة سورية مقابل الدولار .

1–3– التجارة الخارجية في ظل النظام الاقتصادي الجديد :

إن شيوع ظاهرة تحرير التجارة على الصعيد الدولي ادى إلى اتجاه غالبية الدول لتحرير تجارتها على ثلاث مستويات متداخلة: (رزوق،1999)

المستوى الأول : النظري وذلك من خلال تنفيذها برامج لتصحيح القطاع الخارجي .

المستوى الثاني : ويتعلق بتحرير التجارة الخارجية من خلال إبرام اتفاقيات على المستوى الإقليمي،مثل إقامة منطقة تجارة حرة بين عدد محدود من الدول .

المستوى الثالث : وهوالأكثر شمولاً لتحرر التجارة الخارجية،في تعلق بالمشاركة في تحرير التجارة الخارجية في إطار من عدد الأطراف من خلال الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية .

وإن أي تحرر تجاري وآلية تنفيذه في سياسات تجارية مستحدثة وفق المفهوم الاصلاحي للاقتصاد السوري وتجنباً للعديد من المخاطر يجب أن يستوفي جملة من الشروط التي توفر بعض الاستقرار الاقتصادي في مجال تحرر التجارة السورية والتي من أهمها :

معالجة الاختلالات العمولية والنقدية التي قد تصل إلى مستوى لا يمكن الوثوق به على صعيد ميزان المدفوعات والاحتياطي واعباء الالتزامات الخارجية للدولة .

إزالة العوائق التي تحد من نمو التجارة الخارجية عن طريق :

1– الحد من الرقابة على التجارة الخارجية،تحديداً الرقابة على المستوردات لأنها تعيق المنافسة وزيادة الانتاج وتحول دون الإطلاع على التكنولوجيا الحديثة،كما أنها تؤدي إلى عزل الأسواق المحلية عن الأسواق الدولية .

2– تلعب سياسة التصدير الناجحة أهمية قصوى في تحرير التجارة وبناء اقتصاد قادر على المواجهة،فمن جهة تؤدي إلى فتح أسواق جديدة في حالة إزالة القيود المفروضة على بعض السلع والمواد الداخلة في الصناعة التحويلية وبعض الصناعات الأخرى،إضافة إلى خفض الرسوم الجمركية والتخلي جزئياًعن مبدأ الحماية لبعض الصناعات التحويلية .

إن تأثير تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي هو تأثير أكيد وإيجابي. فتحرير المستوردات يؤدي إلى توسيع القاعدة الإنتاجية وتطويرها عن طريق توفير وسائل الإنتاج الضرورية،الأمر الذي يؤدي إلى خفض الأسعار،كما أن تحرير المستوردات يؤدي إلى تحفيز الإنتاج الوطني وذلك بدفع المنتجين المحليين إلى قبول التحدي الذي تمثلها لمنتجات الأجنبية المنافسة لمنتجاتهم سواء في السوق المحلية أو في الأسواق الخارجية. (سليمان،2003)

ويدفع بالإنتاج الوطني إلى الأعلى نتيجة توفير الأسواق الخارجية للمنتجات السورية وتمكينها من الاستفادة من معاملة الدولةا لأكثر رعاية وبالتالي تحرر الصادرات السورية من العوائق التقييدية والحركية التي تفرضها الدول الأعضاء في المنظمة على صادرات الدول غير الأعضاء. (حميدي،2005)

وكذلك يؤدي إلى ارتفاع محصلاتها الجمركية ،نتيجة تحرير التجارة الخارجية واستبدال الإجراءات التقييدية المفروضة على المستوردات بتعرفة جمركية مناسبة توفر حماية الصناعة الوطنية وتراعي وضع ميزان المدفوعات.وعلى صعيد الميزان التجاري تزداد المستوردات السورية نتيجة تحريرها من القيود الكمية التي تخضع لها حاليا.وإن معدلات الرسوم الجمركية المطبقة حالياً في سورية تظهر أن المستوردات من السلع الغذائية والمواد الأولية والتجهيزات والآليات،هي التي تشكل الجزء الأكبر من المستوردات السورية.

2-1- النظام الجمركي السوري وأثره على الإجراءات المرفئية :

يتضمن نظام الاستثمار الموحد للمرافئ السورية كافة الإجراءات والتعليمات الناظمة لعمل المرافئ السورية ومن أهم الأحكام العامة فيه: 1. تتولى الشركة العامة لكل من مرفأي اللاذقية وطرطوس استثمار المرفأ التابع لهما ويتناول هذاالاستثمار ماهو قائم في المرفأ وما ينشأ،إضافةًإلى ما يقدم من خدمات للسفن والركاب.

2. يقوم المرفأ بتقديم خدماته وفق أحدث الأساليب العصرية من طاقات ومواصفات وإمكانات الأجهزة والمنشآت المتوفرة لديه وكلما يضاف اليها من تجهيزات ومنشآت جديدة.

3. يؤدي المرفأ جميع عمليات الاستثمار بنفسه وله أن يعهد ببعضها أو بأية أعمال أخرى إلى ملتزمين أوشركات اخرى مشتركة وغيرها بموجب اتفاق خطي يحدد آلية العمل والحقوق والالتزامات المتعاقد عليها.

4. لا تتحمل شركة المرفأ اية مسؤولية عن العيوب أو التلف الناشئ عن طبيعة البضائع أو سوء تغليفها أو وجودها غير مغلفة بما لا يتوافق مع طبيعتها أو ظروفها الخاصة. (نظام الاستثمار في المرافئ،2010)

<u>الرسوم والبدلات:</u> 1- تحدد الحدود القصوى والدنيا لبدلات و أجور عمليات الاستثمار بقرار رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير النقل وتصدر التعرفة ضمن هذه الحدود عن اللجان الادارية لشركتي المرفأين وتنشر في الجريدة الرسمية وتتضمن((بدل الارشاد ،بدل الرسوم ،بدل التلبيس وبدل الخزن،أجور قطر السفن،أجور تحميل أو تفريغ السفن،أجور مناولة البضائع على الرصيف،أجور استخدام المعدات،أجور الوحدات البحرية،أجور الخدمات المختلفة وأجر مقابل الانتفاع بالأراضي والمنشآت والمباني))وتستوفي شركة المرفأ البدلات والأجور التالية:أ- مجموعة البدلات والأجور المترتبة على السفن.

ب- مجموعة البدلات والأجور المترتبة عن البضائع

ج- مجموعة البدلات والأجور الأخرى وتشمل: أجور استخدام المعدات – أجور الوحدات البحرية –أجور الخدمات المختلفة الأخرى – أجر مقابل الانتفاع بالأراضي والمنشآت والمباني.

2- يستوفى بدل إشغال المربط / رسو/ من ربان السفينة أو وكيلها عن مدة إشغال السفينة للمربط المخصص لها طوال فترة إشغالها للمربط على أساس المحمول القائم.

3- يعفى من بدلي الرسو والتلبيس كل من: السفن التي تخص الدولة في حال استعمالها لغايات غير تجارية والسفن من النوع نفسه التي تخص دولة عربية أو أجنبية بناءعلى طلب المرجع الرسمي المختص والسفن الملتجئة إلى المرفأ أثناء العاصفة إذا لم تمارس أي عمل تجاري – السفن التي تأم المرفأ بقصد التصليح والصيانة.

4- يستوفى بدل الإرشاد من ربان السفينة أو وكيله القاء ارشاد السفينة إلى مكان رباطها أو بالعكس.

5- يستوفي المرفأ أجر تحميل وتفريغ السفن نظير شحن البضائع المختلفة من الرصيف إلى السفينة أو تفريغ البضائع من السفينة إلى الرصيف باستخدام أوناش ومعدات السفينة وكذلك أجر مناولة البضائع على الرصيف

6- يستوفي المرفأ البدل المترتب على نقل البضائع من سفينة إلى أخرى بشكل مباشر نقل متتابع أو نقل البضائع ضمن السفينة من مكان إلى آخر "الشفتينغ".

<u>وبالنسبة للمخازن والمستودعات</u>

1. تعني كلمة /المستودعات/ المنشآت المخصصة لأحد الأوضاع الجمركية التالية: المستودع الحقيقي،المستودع الحقيقي الخاص،المستودع الوهمي،وتفيد كلمة المخازن الجمركية على أنها المنشآت والسقائف والساحات المكشوفة المسورة وغير المسورة المخصصة لغير الأوضاع الجمركية المذكورة اعلاه وذلك ضمن الحرم المرفئي.

2. تحدد شركة المرفأ أقساماً خاصة من منشآتها بصفة مخازن جمركية وتستثمرها لحسابها نيابة عن إدارة الجمارك وإنما تحت رقابتها وفقاً لقانون الجمارك. ولا يجوز إدخال البضائع إلى المخازن الجمركية أو اخراجها منهاإلا باطلاع ادارة الجمارك.

3 . تقبل في المخازن الجمركية جميع البضائع على اختلاف مصادرها ما عدا الممنوع ادخالها إلى اراضي الجمهورية العربية السورية بموجب النظام العام ويحق لشركة المرفأ أن ترفض ادخال البضائع إلى أبنيتها بسبب رداءة غلافاتها أو بسبب فسادها إضافةً للبضائع التي يسبب وجودها ضرراً لغيرها أو ضرراً للصحة العامة.

أما المواد الخطرة فيمكن قبولها في أماكن معزولة تخصصها شركة المرفأ لهذه الغاية ويكون إيداع البضائع حسب أنواعها على أساس المانيفست أو البيانات العائدة لها.

4 . يتم ادخال البضائع إلى المخازن الجمركية وفق الأصول التالية:

أ- إدخال البضائع المستوردة:البضائع العادية تسجل من قبل ادارة الجمارك وشركةالمرفأ ووكيل السفينة.

والبضائع الصب « الدوكما» في حال إيداعها في المستودعات يتم إدخالهاعلى أساس الوزن مع الإشارة إلى ذلك في محضر ضبط الإدخال.أما الحاويات في نظم محضر ضبط استلام يومي يثبت فيه رقم الحاوية وحالتها الظاهرية ورقم خاتم الرصاص النظامي المرقم وحالته ويتم تنظيم محضر استلام أولي لكامل الحاويات الواردة.

ب- السحب المباشر للبضائع المستوردة :حيث تسلم البضائع العادية من قبل إدارة الجمارك وشركة المرفأ ووكيل السفينة للطرود المفرغة بحسب أنواعها وعلاماتها أما بضائع الصب «الدوكما» فتسلم الكميات المفرغة من السفينة إلى ظهروسائل النقل مباشرة بينما تسلم الحاويات المفرغة من السفينة إلى ظهر وسائل النقل.

ج- بضائع التصدير:تقبل البضائع المعدة للتصدير بناء على طلب خطي من أصحابها بحدود استيعاب الاماكن المتوفرة في المخازن الجمركية مع مراعاة مقتضيات حركة البضائع كما يحق لشركة المرفأ رفض البضائع الممنوع تصديرها ورفض كل طرد آخر معطوب أو مشوهأ ورديء الغلاف.

وتسجل الطرود الداخلة إلىأ ماكن الايداع والواردة براً بقصد التصدير على السفن أو التخليص عليها ضمن المرفأ من قبل الجمارك وشركة المرفأ وصاحب البضاعة أو ممثله وذلك بحسب أنواعها وعلاماتها وأرقامها،أما بضائع الفرط والمتعذر تعدادها والمعدة للتصدير التي تودع في المستودعات أوالساحات أو تحت السقائف فتسجل على أساس الوزن.

وفي حال التصدير بواسطة الحاويات في تمإدخال البضائع إلى الحاويات بحضور الجمارك والمرفأ وبمحضر ضبط استلام يومي ومحضر استلام لكل بوليصة بالبضاعة الداخلة لكل حاوية،وبعد انتهاء التعبئة وإنجاز المعاملات الأصولية يوضع خاتم الرصاص النظامي المرقم الذي يكسر لمرة واحدة ويسجل رقمه في المانيفست الصادر والخاص بالحاوية المعنية ويقدم الخاتم من الوكيل

أمافي حال التصدير المباشر يتم تنظيم محضر ضبط استلام يومي بالبضائع المصدرة على السفينة بتوقيع ادارة الجمارك وشركة المرفأ وبعد الانتهاء من شحن آخر طرد يتم تنظيم محضر ضبط تسليم نهائي.

5. عند استلام شركة المرفأ بضائع التصدير في المخازن الجمركية تُعطى شهادة ايداع اسمية مقتطعة من دفتر ذي أرومةغير قابلة للتداول أوتعطى عند الطلب إيصالا ًللآمر مقتطعاً من دفتر ذي أرومة بشرط إعادته عند طلب اخراج البضاعة.

6. تقوم شركة المرفأ بتسليم البضائع عند اخراجها من المخازن الجمركية وفقاً للقواعد التالية:

أ- بضائع الاستيراد يجري تسليم بضائع الاستيراد إلى أصحابها لدى ابرازهم إلى شركة المرفأ إذن تسليم صادر عن وكيل السفينة ومرفقاً بمعاملات التخليص الجمركية وبعد تأديتهم كافةالرسوم والبدلات المترتبة على البضاعة ويؤخذ توقيعهم على استلامها.

ب- بضائع التصدير يتم إخراج البضائع المعدة للتصدي ربناء على طلب أصحابها وبعد استكمال المعاملات الجمركية وتسديد البدلات المترتبة علىا لبضاعة وإعادة إيصالات الأمر أوشهادات الايداع الخاصة بهاحسب الحال وعند فقدان شهادة الايداع يمكن تسليم البضاعة إلى الشخص المسجلة على اسمه بتصريحه خطيا بذلك.

7. يخصص في المستودعات المعدة لبضائع الاستيراد صالة للكشف الجمركي ومكان للطرود غير السليمة.

8. يجوز لشركة المرفأ بموافقة ادارة الجمارك انتعيدتغليف الطرود المعطوبة أو تبديل الغلافات أو اصلاحهاعلى نفقة البضاعة كلمارأت لزوما لذلك دون حاجة إلى موافقة اصحاب العلاقة.وعندما يجري نقل الطرود من المخازن الجمركية إلى صالة المعاينة فيها يتوجب على إدارة الجمارك التأكد من سلامة الطرود قبل الكشف عليها،ويعتبر فتح الطرد دون محضر ضبط دليلاعلى سلامته.

9. دخول المخازن الجمركية محظور على غير المختصين بشؤونها من موظفي ومستخدمي شركةالمرفأوعلى من لا يحمل اذناخاصا من شركة المرفأ.

وتتولى شركة المرفأ من تلقاء نفسها ولحساب أصحاب البضائع إجراء عقدتأمينضداخطار الحريق للبضائع المودعة في المستودع الحقيقي لدى مؤسسة من مؤسسات التأمين المقبولة من وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية على كامل قيمة البضاعة المصرح بها من أصحابها على أن يدخل وافي هذه القيمة الرسوم الجمركية وغيرها المترتبة على البضاعة والا فعلى كامل القيمة التقريبية التي تقدرها لها.

وكيل السفن :لكل سفينة تدخل المرفأ لأسباب تجارية أو فنية أو لجوء لها وكيل يتقدم خطيا بهذه الصفة إلى شركة المرفأ وفق الانظمة النافذة.وهو مسؤول عن البدلات والأجور التي تترتب لشركة المرفأعلى السفينة ويراقب تفريغ البضائع من السفينة،ويقوم عمال تناول البضائع بتفريغ وشحن السفن وفق الاعراف البحرية والاساليب الحديثة السائدة

عالميا وعليهما لالتزام بتوجيهات ربان السفينة وتعليمات هو لا سيما ما يتعلق بسلامة البضاعة والسفينة وفي حال مخالفة هذه التعليمات يحق لربان السفينة أو وكيلهاالملاحيان يطل بمن ضابطة المرفأ قمع المخالفة وتنظيم محضر الضبط اللازم بحق المخالفين.يتولى المرفأ وبإشراف وكيل السفينة مهمة نقل البضائع المفرغة من الرصيف إلى اماكن الايداع وكذلك نقل البضائع المعدة للتصدير من اماكن الايداع إلى رصيف السفينة بإشراف اصحاب البضائع أو من يمثلهم.

2-3- الاجراءات الجمركية وأثرها على إنتاجية الموانئ السورية(دراسة حالة ميناءاللاذقية)

يتضمن النقل البحري في سورية حركة الناقلات والسفن الداخلة إلى مرافئ القطر والخارجة منه،وحمولتها والبضائع المصدرة والمستوردة عن طريق مرفأي اللاذقية وطرطوس،وشركة مرفأ اللاذقية هي إحدى شركات القطاع العام،تم تأسيسها بموجب المرسوم التشريعي رقم /38/ لعام/1950/ ،وهي رافدأساسي للاقتصاد الوطني تقوم بتقديم الخدمات المتعلِّقة بعمليات تناول البضائع الواردة والصادرة عن طريق مرفأ اللاذقية،وما يتبع ذلك من خدمات لها وللسفن التي تنقلها.

تكمن أهمية النقل البحري في الدور الكبير الذي يؤديه في رفع مستوى التجارة الخارجية في سورية. ويعد النقل البحري من المكونات الأساسية للهيكل التنظيمي الاقتصادي لدوره الفعال في عمليةالربط بين جميع أجزاء الجسم الاقتصادي والقطاعات الاقتصادية،والأداة التي تمد مختلف مراكز الإنتاج بالمتطلَّبات اللازمة لاستمرار العملية الإنتاجية،وتُعد الخدمات التي يقدمهاهذا القطاع مكملة للنشاطات الإنتاجية والخدمية التي تقدمها القطاعات الاقتصادية الأخرى.كذلك فإن النقل البحري يؤثِّر في ميزان المدفوعات الذي يعد من أهم المؤشِّرات الاقتصادية على مستوى الدولة ككل،وذلك من خلال العناصر الرئيسية التالية: (حسون،2007)

أجور النقل التي يحصل عليها ملاّك السفن،مصاريف السفن في المرافئ،الرسوم التي تدفعها السفن في المرافئ.

مصاريف الصيانة،أجور الخبراء والفنيين والطاقم البحري.

كما أن نسبة كبيرة من البضائع والسلع المنقولة بين الدول وخاصة البعيدة منها تتم عن طريق النقل البحري لما له من مزايا متعددة منها: (ديوب،2006)

1 -الحمولة الكبيرة والتي أصبحت تتجاوز /500000/ طن بالنسبة لبعض أنواع السفن.

2 -إمكانية النقلل مسافات طويلة،وعادةً يكون الأفضل للنقل بين الدول البعيدة.

3 -انخفاض تكلفة النقل البحري بالمقارنة مع وسائل النقل الأخرى،بالإضافة إلى الأمان وقلَّةالحوادث مقارنةً بوسائل النقل الأخرى.

وتتحدد الإجراءات الجمركية من خلال ممارسة الدوائر الجمركية عملها في الحرم الجمركي وفي النطاق الجمركي ولهاأيضاانتمارس صلاحياتها على امتدادالأراضي والمياه الإقليمية والبحيرات والأنهار والأقنية ضمن الشروط المحددة .(قانون الجمارك، 2006)

أي يحق للدوائر أو المخافر أو المكاتب الجمركية صلاحية ممارسة مهامها في الحرم الجمركي وفي المخازن والساحات والمستودعات الجمركية وذلك بقبول جميع المعاملات الجمركية في الاستيراد والتصدير وفق هذاالنظام والقيام بالإجراءات التي تقتضيهاالرقابة وتنفيذأحكام التجارة الخارجية وبصورة خاصةاستيفاءالرسوم ضمن الحدود والصلاحيات المحددة في القانون والنصوص والتعليمات النافذة ، ويمتد مجال عمل الدوائر ليشمل كافةأراضي القطر ومياهه الإقليمية من أجل مكافحة التهريب والتحقق من أن عمليات الاستيراد والتصدير قد تمت وفق الأحكام النظامية.

يقوم المخلص الجمركي وفق هذه القوانين والقواعد والإجراءات الجمركية بتقديم البيان التفصيلي بشكلهالصحيح عند تخليص أي بضاعة بحيث يتضمن جميع المعلومات التي تمكن من تطبيق الأنظمة النافذة واستيفاءالرسوم والضرائب المتوجبة (قانون الجمارك،2006) .ويتم إرفاقه بالمستندات كافة التي تؤيد البيان الجمركي المصرح عنهوتوثق جميع القيم والأوزان والأنواع وبعد السير بالإجراءات الجمركية وكشف البضائع وتحليلها ومعاينتهاوتدقيق المستندات منقبلموظفي الجمارك والتحقق من صحتها يتم أداء الرسوم والضرائب وفق احكام قانون الجمارك وهذه الإجراءات الجمركية تنعكس سلباً وإيجاباًعلى أداءشركة المرفأ بحسب سهولتها أو تعقيدها فهي تعتبر جملة متكاملة مع الإجراءات المرفئية تهدف لتحصيل الإيرادات لخزينة الدولة وخدمة الإقتصاد القومي للبلد.

مفهوم إنتاجية الميناء: تقاس إنتاجية المرفأ وكفاءته بالحدالأقصى للبضائع المشحونة والمفرغة (مقاساًبالطن) التي يمكن أن تستوعبها الأرصفة خلال فترة زمنية معينة،وهي محصلة لمجموع طاقات الأرصفة والمستودعات والساحات والآليات والمعدات ووسائل النقل. وتتوقَّف انتاجية المرفأعلى عدة عوامل هي:(عبداللا،عبدالحافظ،2007)

الأرصفة وعمق المياه: فقدرة المرفأعلى استقبال سفن ضخمة تتوقَّف على أطوال الأرصفة وحجم وعمق المياه.

المستودعات والساحات المتوفِّرة في المرفأ،عمليات مناولةالبضائع فيالمرفأحيث أن لتجهيزات والمعدات المتوفِّرة في المرفأ مثل الروافع ،العرباتِ الآليات تحدد كميات البضائع المتناولة،وبقدرماتكون هذه المعدات حديثة ومتطورة فإنَّها تسهم في زيادة سرعة شحن السفينة وتفريغها،وبالتالي زيادة إنتاجيةالعمل في المرفأ.

اليدالعاملة،النقل السطحي(تزويدالمرفأ بشبكة من الخطوط الحديدية والطرقية) ،الإجراءات الجمركية،

والجهازالإداري القائم على إدارة المرفأ

انتاجية شركة مرفأاللاذقية في ظل إجراءات النظام الجمركي المطبق:

تعتبرالمرافئ السورية الشريان الأساسي للتجار الخارجية السورية وبوابة عبور إلى العراق ومنطقةالخليج العربي،وتساهم المرافئ السوريةبنقل أكثرمن (60%) من حجم التجارالخارجية السورية السلعية،وبالتالي تعتبرالمحرك الأساسي وقاطرة نموقطاع التجارة الخارجية خصوصاالمستوردات،والشكل البياني رقم (1) يبين حجم البضائع الصادرة والواردة عبر مرفأ اللاذقية خلال الفترة 2005– 2014

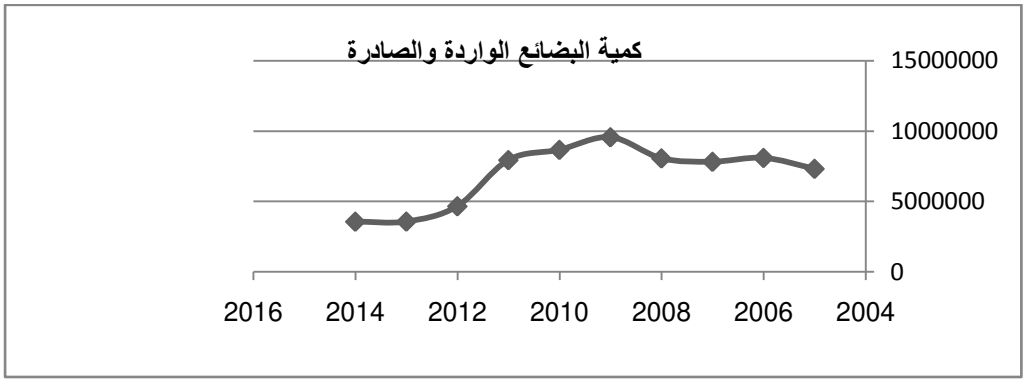

المصدر: إحصائيات مرفأ اللاذقية خلال الفترة 2005-2014

وتكتسب تجار الترانزيت أهمية بالغة بالنسبة للمرافئ السورية نظراً لموقعهاالمتميز،حيث تنقل عبرالمرافئ السورية قسما من الواردات المنقولة بحراً إلى العراق والأردن وبعض دول الخليج العربي

كما يبين الشكل البياني رقم (2) عدد السفن الواردة إلى مرفأ اللاذقية خلال الفترة 2005- 2014

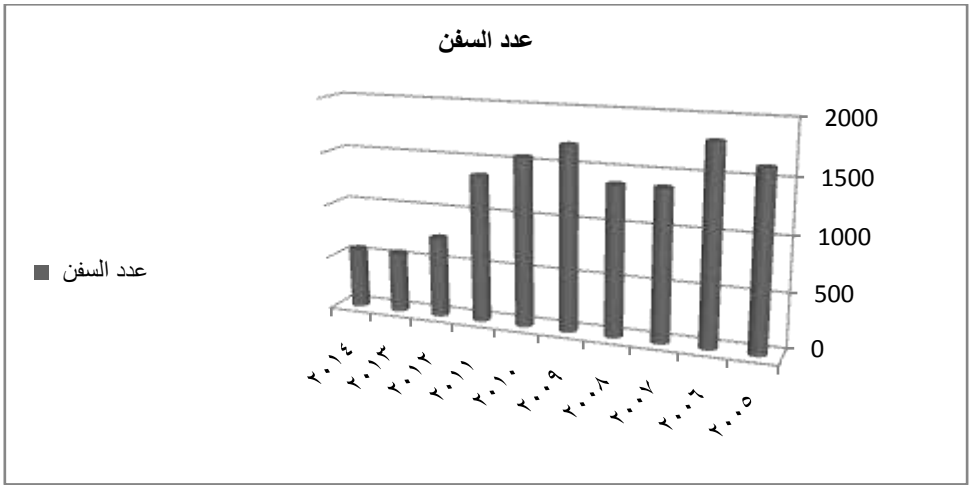

المصدر: إحصائيات مرفأ اللاذقية خلال الفترة 2005-2014

ثانياً: الجانب العملي :

أداة البحث: تم تصميم استبانة لجمع البيانات الأولية اللازمة للبحث. وقد تناولت الاستبانة ثلاثة محاور؛ انسجاماً مع فرضيات البحث، كالآتي:

المحور الأول: يتناول دور الإجراءات الجمركية في تحسين إنتاجية المرفأ، ويتمثل في العبارات من 1 إلى 8 .

المحور الثاني: يتناول دور الإجراءات الجمركية في حماية المنتَج الوطني، ويتمثل في العبارات من 9 إلى 13.

المحور الثالث: يتناول دور الإجراءات الجمركية في تحقيق رضا المخلصين الجمركيين، ويتمثل في العبارات من 14 إلى 17 .

ثانياً- اختبار صدق الاستبانة:

1- صدق المحتوى: تم عرض الاستبانة على مجموعة من الأخصائيين في قسمي الاقتصاد والإحصاء في جامعة تشرين. وفي ضوء توجيهاتهم تمت صياغة العبارات والتعديل فيها، وصولاً إلى تحقيق الاستبانة لشروط الملائمة المطلوبة لقياس متغيرات الموضوع المدروس.

2- صدق البناء (الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة):

تم إيجاد معاملات الارتباط بين متوسط العبارات التي تمثل كل محور على حدة، والمتوسط الكلي للفقرات مجتمعة عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$؛ حيث تم الحصول على الجدول الآتي:

جدول (1): معاملات الارتباط بين متوسط العبارات التي تمثل كل بعد على حدة، والمتوسط الإجمالي لكل عبارات الاستبانة

		متوسط المحور الأول الممثل للعبارات التي تتناول الإسهام في تحسين الإنتاجية	متوسط المحور الثاني الممثل للعبارات التي تتناول الإسهام في حماية المنتَج الوطني	متوسط المحور الثالث الممثل للعبارات التي تتناول الإسهام في تحقيق رضا المخلصين الجمركيين	المتوسط الاجمالي الممثل لكامل عبارات الاستبانة
متوسط المحور الأول الممثل للعبارات التي تتناول الإسهام في تحسين الإنتاجية	Pearson Correlation	1	.434*	.428*	.285*
	Sig. (2-tailed)		.000	.000	.000
	N	24	24	24	24
متوسط المحور الثاني الممثل للعبارات التي تتناول الإسهام في حماية المنتَج الوطني	Pearson Correlation	.434*	1	.476*	.322*
	Sig. (2-tailed)	.000		.000	.000
	N	24	24	24	24
متوسط المحور الثالث الممثل للعبارات التي تتناول الإسهام في تحقيق رضا المخلصين الجمركيين	Pearson Correlation	.428*	.476*	1	.415*
	Sig. (2-tailed)	.000	.000		.000
	N	24	24	24	24
المتوسط الاجمالي الممثل لكامل عبارات الاستبانة	Pearson Correlation	.285*	.322*	.415*	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	
	N	24	24	24	24

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS

من الجدول السابق، نجد أن معاملات الارتباط بين المتغيرات المدروسة مقبولة ودالة إحصائياً، لأن:

ومنه نجد أن الاستبانة صادقة؛ وبالتالي فهي صالحة للتطبيق على العينة المدروسة.

ثالثاً- اختبار ثبات الاستبانة:

يُقصد بثبات أداة القياس، أن يعطي تطبيقها على نفس العينة، و بنفس الظروف، النتائج نفسها. ويمكن إجراء ذلك القياس بثلاث طرق، نطبق منها طريقة معامل ثبات ألفا كرونباخ.

يتم حساب معامل ثبات ألفا كرونباخ باستخدام برنامج SPSS. وعادة ما تكون قيمة معامل ألفا كرونباخ مقبولة إذا زادت عن(0.60)، حيث تزداد قيمة هذا المعامل كلما ازدادت عبارات الاستبانة؛ مما يدل على أن الاستبانة تشمل كل تفاصيل البحث، وتزداد أيضاً كلما كانت إجابات أفراد العينة متباينة؛ أي غير متجانسة.

بتطبيق معامل ألفا كرونباخ على جميع عبارات الاستبانة نجد الجدول الآتي:

جدول (2) مقياس الثبات

Cronbach's Alpha	N of Items
0.818	17

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS

نلاحظ من الجدول أن قيمة معامل ألفا كرونباخ أكبر من 0.60 بالنسبة لجميع العبارات؛ مما يعني أن الاستبانة تتمتع بثبات جيد (0.818)، وهي صالحة للحصول على البيانات المطلوبة.

رابعاً- توصيف متغيرات البحث:

قامت الباحثة بإجراء توصيف لعبارات الاستبانة، باستخدام المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، لكل عبارة من العبارات، ولكل محور من المحاور المستخدمة في اختبار الفرضيات؛ حيث تم التوصل إلى الجدول الآتي:

جدول (3): الإحصاءات الوصفية لعبارات الاستبانة

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	تسهم الإجراءات الجمركية المتبعة في مرفأ اللاذقية في تحسين قيمة المخرجات المتعلقة بنشاط المرفأ.	2.21	0.884
2	تسهم الإجراءات الجمركية المتبعة في مرفأ اللاذقية في تخفيض قيمة المدخلات المتعلقة بنشاط المرفأ.	2.46	0.721
3	تسهم الإجراءات الجمركية المتبعة في مرفأ اللاذقية في إزالة العوائق أمام استيراد المواد الأولية الضرورية.	2.33	0.637
4	تسهم الإجراءات الجمركية المتبعة في مرفأ اللاذقية في إزالة العوائق أمام استيراد السلع الوسيطة الضرورية.	2.63	0.647
5	تسهم الإجراءات الجمركية المتبعة في مرفأ اللاذقية في إزالة العوائق أمام استيراد السلع الضرورية.	2.58	0.584
6	تسهم الإجراءات الجمركية المتبعة في مرفأ اللاذقية في عقد المزيد من اتفاقيات التبادل التجاري.	2.08	0.776
7	تسهم الإجراءات الجمركية المتبعة في مرفأ اللاذقية في الاستفادة من البنية التحتية للمرفأ.	2.58	0.765
8	تسهم الإجراءات الجمركية المتبعة في مرفأ اللاذقية في تسهيل إجراءات التخليص الجمركي.	1.67	0.637
	المحور الأول: إسهام الإجراءات الجمركية في تحسين إنتاجية المرفأ.	2.4427	0.26575
9	تسهم الإجراءات الجمركية المتبعة في مرفأ اللاذقية في الحد من استيراد المواد الأولية غير	2.96	0.751

	الضرورية.	2.12	0.612
10	تسهم الإجراءات الجمركية المتبعة في مرفأ اللاذقية في الحد من استيراد السلع الوسيطة غير الضرورية.	2.42	0.881
11	تسهم الإجراءات الجمركية المتبعة في مرفأ اللاذقية في الحد من استيراد السلع غير الضرورية.	2.54	0.833
12	تسهم الإجراءات الجمركية المتبعة في مرفأ اللاذقية في حماية المنتجات الوطنية.	2.29	0.806
13	تسهم الإجراءات الجمركية المتبعة في مرفأ اللاذقية في حماية الصناعات الوطنية الناشئة.	2.4667	0.41564
	المحور الثاني: إسهام الإجراءات الجمركية في حماية المنتَج الوطني.	1.92	0.717
14	الإجراءات الجمركية المتبعة في مرفأ اللاذقية مناسبة لعملي.	2.42	0.745
15	الإجراءات الجمركية المتبعة في مرفأ اللاذقية تدفعني لمتابعة العمل في مهنة التخليص الجمركي.	1.38	0.495
16	الإجراءات الجمركية المتبعة في مرفأ اللاذقية لا تحتاج التعديل.	1.79	0.658
17	الإجراءات الجمركية المتبعة في مرفأ اللاذقية تحقق مصلحة جميع الأطراف.	1.8750	0.25538
	المحور الثالث: إسهام الإجراءات الجمركية في تحقيق رضا المخلصين الجمركيين.		

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي spss

نلاحظ من الجدول السابق، أن المتوسط الحسابي لجميع العبارات أقل أو يقترب من متوسط المقياس المستخدم (3)؛ الأمر الذي يشير إلى انخفاض الأداء فيما يتعلق بالمحاور الثلاثة للبحث. ومع هذا يحتاج الأمر إلى اختبار فرضيات البحث؛ للتأكد من جوهرية أو عدم جوهرية الفروق بين هذه الإجابات ومتوسط المقياس المستخدم.

خامساً- اختبار الفرضيات:

تم اختبار فرضيات البحث بتطبيق اختبار ستودينت حول المتوسط الحسابي؛ وذلك بمقارنة المتوسط الخاص بكل محور من محاور البحث، بمتوسط مقياس ليكرت الخماسي المستخدم في البحث الحالي، والذي يشير إلى القيمة الحيادية (3) على المقياس.

الفرضية الأولى: لا توجد فروق جوهرية بين متوسط إجابات أفراد العينة الخاص بإسهام الإجراءات الجمركية المتبعة في مرفأ اللاذقية بتحسين إنتاجية المرفأ وبين المتوسط الحيادي على مقياس ليكرت.

جدول (4):One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
إسهام الإجراءات الجمركية في تحسين إنتاجية المرفأ.	24	2.4427	.26575	.05425

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي spss

جدول (5):One-Sample Test

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
إسهام الإجراءات الجمركية في تحسين إنتاجية المرفأ.	-10.273	23	.000	-.55729	-.6695	-.4451

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي spss

يتضح من الجدول رقم (4) أن المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة عن موضوع إسهام الإجراءات الجمركية المتبعة في تحسين إنتاجية المرفأ قد بلغ (2.4427)، وهذا يدل على أن إجابات أفراد العينة تميل إلى عدم الموافقة على العبارات الإيجابية المتعلقة بهذا المحور. وللتأكد من أن هذا الفرق مقبول إحصائياً، يجب القيام باختبار جوهرية أو عدم جوهرية هذا الفرق.

ومن الجدول رقم (5) يتضح أن احتمال الدلالة قد بلغ (0.000)، وهو أقل من مستوى الدلالة المطلوب (0.05)؛ وبالتالي نرفض فرضية العدم التي تقول: لا توجد فروق جوهرية بين متوسط إجابات أفراد العينة الخاص بإسهام الإجراءات الجمركية المتبعة في مرفأ اللاذقية بتحسين إنتاجية المرفأ وبين المتوسط الحيادي على مقياس ليكرت. ونقبل الفرضية البديلة التي تقول: توجد فروق جوهرية بين متوسط إجابات أفراد العينة الخاص بإسهام الإجراءات الجمركية المتبعة في مرفأ اللاذقية بتحسين إنتاجية المرفأ وبين المتوسط الحيادي على مقياس ليكرت. وهذه الفروق في الجانب السلبي من المقياس المستخدم؛ وهذا يشير إلى أن الإجراءات الجمركية المتبعة في مرفأ اللاذقية لا تسهم في تحسين إنتاجية المرفأ من وجهة نظر المخلصين الجمركيين.

الفرضية الثانية: لا توجد فروق جوهرية بين متوسط إجابات أفراد العينة الخاص بإسهام الإجراءات الجمركية المتبعة في مرفأ اللاذقية بحماية المنتَج الوطني وبين المتوسط الحيادي على مقياس ليكرت.

جدول (6):One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
إسهام الإجراءات الجمركية في حماية المنتَج الوطني.	24	2.4667	.41564	.08484

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي spss

جدول (7):One-Sample Test

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
إسهام الإجراءات الجمركية في حماية المنتَج الوطني.	-6.286	23	.000	-.53333	-.7088	-.3578

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي spss

يتضح من الجدول رقم (6) أن المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة عن موضوع إسهام الإجراءات الجمركية المتبعة في حماية المنتَج الوطني قد بلغ (2.4667)، وهذا يدل على أن إجابات أفراد العينة تميل إلى عدم الموافقة على العبارات الإيجابية المتعلقة بهذا المحور. وللتأكد من أن هذا الفرق مقبول إحصائياً، يجب القيام باختبار جوهرية أو عدم جوهرية هذا الفرق.

ومن الجدول رقم (7) يتضح أن احتمال الدلالة قد بلغ (0.000)، وهو أقل من مستوى الدلالة المطلوب (0.05)؛ وبالتالي نرفض فرضية العدم التي تقول: لا توجد فروق جوهرية بين متوسط إجابات أفراد العينة الخاص بإسهام الإجراءات الجمركية المتبعة في مرفأ اللاذقية بحماية المنتَج الوطني وبين المتوسط الحيادي على مقياس ليكرت. ونقبل الفرضية البديلة التي تقول: توجد فروق جوهرية بين متوسط إجابات أفراد العينة الخاص بإسهام الإجراءات الجمركية المتبعة في مرفأ اللاذقية بحماية المنتَج الوطني وبين المتوسط الحيادي على مقياس ليكرت. وهذه الفروق في الجانب السلبي من المقياس المستخدم؛ وهذا يشير إلى أن الإجراءات الجمركية المتبعة في مرفأ اللاذقية لا تسهم في حماية المنتَج الوطني من وجهة نظر المخلصين الجمركيين.

الفرضية الثالثة: لا توجد فروق جوهرية بين متوسط إجابات أفراد العينة الخاص برضائهم عن الإجراءات الجمركية المتبعة في مرفأ اللاذقية وبين المتوسط الحيادي على مقياس ليكرت.

جدول (8):One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
إسهام الإجراءات الجمركية في تحقيق رضا المخلصين الجمركيين.	24	1.8750	.25538	.05213

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي spss

جدول (9):One-Sample Test

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
إسهام الإجراءات الجمركية في تحقيق رضا المخلصين الجمركيين.	-21.581	23	.000	-1.12500	-1.2328	-1.0172

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي spss

يتضح من الجدول رقم (8) أن المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة عن موضوع إسهام الإجراءات الجمركية المتبعة في تحقيق رضا المخلصين الجمركيين قد بلغ (1.8750)، وهذا يدل على أن إجابات أفراد العينة تميل إلى عدم الموافقة على العبارات الإيجابية المتعلقة بهذا المحور. وللتأكد من أن هذا الفرق مقبول إحصائياً، يجب القيام باختبار جوهرية أو عدم جوهرية هذا الفرق.

ومن الجدول رقم (9) يتضح أن احتمال الدلالة قد بلغ (0.000)، وهو أقل من مستوى الدلالة المطلوب (0.05)؛ وبالتالي نرفض فرضية العدم التي تقول: لا توجد فروق جوهرية بين متوسط إجابات أفراد العينة الخاص برضائهم عن الإجراءات الجمركية المتبعة في مرفأ اللاذقية وبين المتوسط الحيادي على مقياس ليكرت. ونقبل الفرضية

البديلة التي تقول: توجد فروق جوهرية بين متوسط إجابات أفراد العينة الخاص برضائهم عن الإجراءات الجمركية المتبعة في مرفأ اللاذقية وبين المتوسط الحيادي على مقياس ليكرت. وهذه الفروق في الجانب السلبي من المقياس المستخدم؛ وهذا يشير إلى أن الإجراءات الجمركية المتبعة في مرفأ اللاذقية لا تحقق رضا المخلصين الجمركيين عنها.

النتائج و المناقشة:

1-لم يحقق مرفأ اللاذقية، وتحديداً محطة الحاويات الدولية فيه، الخطة المحددة لناحية عدد الحاويات المتوقع خلال فترة الأزمة، وأيضاً في الفترة التي سبقت الأزمة في سورية، والتي تعتبر فترة طبيعية. مع الإشارة إلى أن محطة الحاويات، لم تستطع زيادة عدد الحاويات المحقق من قبل شركة مرفأ اللاذقية في العام الذي سبق بدء العمل في المحطة، والبالغ أكثر من (616000) TEU.

2- لم تسهم الإجراءات الجمركية المتبعة في مرفأ اللاذقية، في تحسين إنتاجية المرفأ من وجهة نظر المخلصين الجمركيين العاملين في مدينة اللاذقية. ويعود ذلك؛ لعدم فعالية الإجراءات الجمركية المتبعة، أو لعدم تطبيقها بالشكل المناسب الذي يحقق الأهداف المخططة.

3- لم تسهم الإجراءات الجمركية المتبعة في مرفأ اللاذقية، في حماية المنتَج الوطني من وجهة نظر المخلصين الجمركيين العاملين في مدينة اللاذقية. ويعود ذلك؛ لعدم فعالية الإجراءات الجمركية المتبعة في الحد من استيراد المواد والسلع غير الضرورية، مع وجود عوائق أمام استيراد المواد والسلع نصف المصنعة الضرورية للصناعة الوطنية.

4- لم تسهم الإجراءات الجمركية المتبعة في مرفأ اللاذقية، في تحقيق رضا المخلصين الجمركيين العاملين في مدينة اللاذقية. ويعود ذلك من وجهة نظرهم؛ لتجاهل هذه الإجراءات لمصلحتهم، ولمصلحة أطراف أخرى، ولضرورة إجراء تعديلات في هذه الإجراءات؛ بما يضمن تحقيق مصالح جميع الأطراف.

لايوجد ارتباط بين الإجراءات الجمركية المتبعة في مرفأ اللاذقية وانتاجيته وقد يعود ذلك لعدم فعالية الإجراءات الجمركية المتبعة أو عدم تطبيقها بالشكل الأنسب الذي يحقق الهدف الذي وضعت لأجله.

التوصيات:

1- ضرورة أن تكون الإجراءات الجمركية المتبعة معتمدة على دراسة علمية لتركيبة القطاعات الاقتصادية وضرورة حمايتها تحقيقا لاحتياجات التنمية وترتيبها من حيث أهميتها الاجتماعية وقابليتها للتطور واتباع المنهج الانتقائي في توزيعها مع مراعاة التوازن بين المصلحة التجارية والمصلحة الجبائية على القطاعات بما لا يتعارض وأحكام المنظمة العالمية للتجارة.

2- ضرورة التطوير المستمر لنظم آلية العمل داخل المرافئ السورية لتواكب التطورات المتسارعة في مجال النقل البحري العالمي، وبالشكل الذي يجعل هذه المرافئ قادرة على جذب وخدمة السفن الحديثة والمتطورة.

3- تطوير نظم التخليص الجمركي وموائمتها لتتناسب مع النظم الجمركية المطبقة في الدول المجاورة والعالم بالشكل الذي يسهل آلية التعامل مع المرافئ الوطنية ويؤمن عامل جذب إضافي للتعامل مع الموانئ السورية.

4 -القيام ببعض الدراسات التي تختص بدراسة مدى توافق الإجراءات الجمركية المتبعة مع تركيبة القطاعات الاقتصادية في سورية كما نوصي بالبحث في مدى مواكبة الإجراءات الجمركية المتبعة في مرفأ اللاذقية لنظم آلية العمل داخل المرافئ السورية.

المراجع :

1 -صالح جمعة،محمد.السياسة النقدية في سورية ، رسالة ماجستير ، جامعة دمشق، 2000،252.

2 -الحمش،منير الاقتصاد السوري على مشارف القرن الحادي والعشرين،دار مشرق ومغرب،الطبعةالأولى،دمشق،1997 ، 53.

3 -حسون،عتاب يوسف.تقييم كفاءة معايير التقييم المالي والإداري المستخدمة في قطاع النقل البحري (نموذج مرفأي اللاذقية وطرطوس)،رسالة ماجستير. جامعة تشرين. كليةالاقتصاد، 2007، 29.

4 -حميدي،إبراهيم.دراسة مقدمة لمنظمة الأمم المتحدة لتنمية الصناعة السورية،احتياط النفط السوري،دمشق،2005،ص 11.

5 -حوارني،أكرم. أسعار الصرف ومعدلات الفائدة في سورية،ندوة الثلاثاءالاقتصادية،دمشق،من1 / 11 /1995لغاية31/ هـ/ 1995،ص 9.

6 -خضور،رسلان.منعكسات تخفيض سعرصرف الليرة السورية على الصادرات والمستوردات وإعادة توزيع الدخل. الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية،2000،ص 89.

7 -ديوب،محمدعباس.،مبادئ التسويق،منشورات جامعة تشرين،مديرية الكتب والمطبوعات،سورية،2006، 239.

8 -رزوق،جمال الدين.الجات ومنظمة التجارة العالمية،ندوة حول بناء المؤسسات من أجل صياغة السياسة الاقتصادية،وزارة المالية بالتعاون مع البنك الدولي. دمشق،1999،15 – 16.

9 -سلمان،عمر.التصديروالاستيراد ، منشورات جامعة حلوان–مصر ، 2008 202–243.

10 -سليمان،عدنان.أثر تحرير التجارة الخارجية على الاقتصاد السوري،منشورات جمعية العلوم الاقتصادية ،دمشق،2003،29.

11 -عرودكي،يحيى.الاقتصاد السوري الحديث،منشورات وزارة الثقافة،دمشق،1974، 1

12 -القزاز،عزيز.متطلبات تحديث الصادرات ١السورية وقاعدتهاالانتاجية: واجبات السياسة الاقتصادية،ندوة حول ترويج الصادرات السورية في الاتحادالأوروبي،غرفة تجارة دمشق،1994،72.

13 -مدينجواد،علي.المستوردات السلعية السورية،منشورات جامعة دمشق،1997، 71.

14 -هرمز،نورالدين.التشاركية في قطاع النقل البحري،محطة حاويات اللاذقية نموذجاً،بحث في مجلةجامعة تشرين،المجلد 35،العدد 7، 2013.

15 -يونس،محمود.أساسيات التجارة الدولية،الدار الجامعية،بيروت. 1993، 279.

16 -منشورات وإحصائيات كل مرفأيا للاذقية وطرطوس عن الأعوام 2001–2011.

17 -قانون الجمارك السوري رقم /38/ الصادربتاريخ 2006/7/6.

18 -نظام الاستثمار في المرافئ السورية.2006 .

19 -السريتي،السيد محمد أحمد.اقتصاديات التجارة الدولية بين النظرية والتطبيق، كلية التجارة ،جامعة الاسكندرية،2011،ص111–170

20 -عبدللا،علي. عبدالحافظ،مصطفى . إدارة وتشغيل الموانئ،مؤسسة رؤية للطباعة النشر،الاسكندرية 2007، 69–115 .